

## أمين صالح: الرواتب والأجور حقوقاً قانونية وإنسانية لا يجوز مسّها

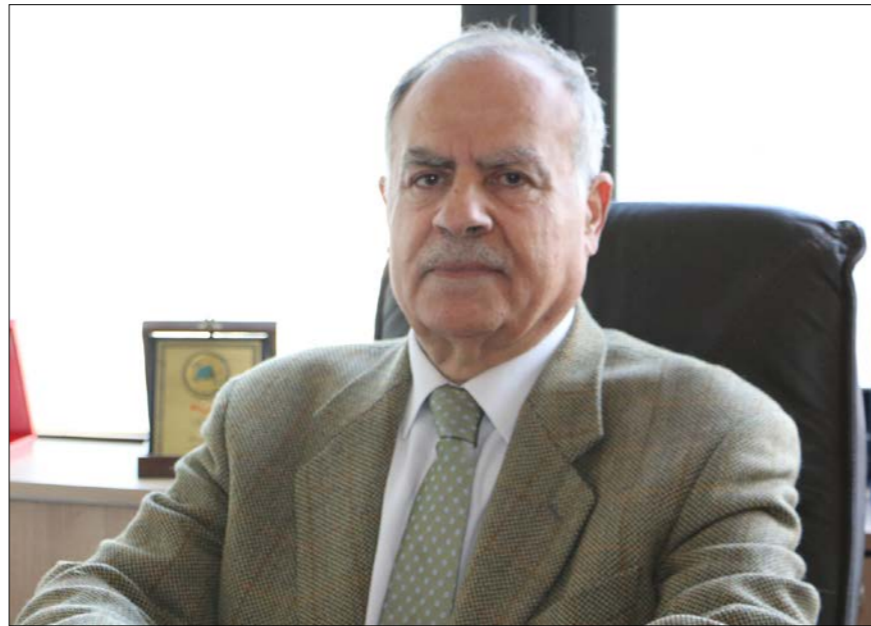
تنص المادة 25 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على ان "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، يتضمن التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن ارادته"

هذه المبادئ والحقوق الانسانية مكرسة في الدستور اللبناني. فالفقرة "ب" من مقدمة الدستور نصت على ان "لبنان عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء". كما ان الفقرة (ج) من هذه المقدمة نصت على ان "لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمييز او تفضيل". اما المادة 12، فنصت على ما يلي: "لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لاحد على الاخر الا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون وسيوضع نظام خاص يضمن حقوق المواطنين في الدوائر التي ينتمون اليها".

هذا في المبادئ والحقوق الدستورية والانسانية، اما في القانون فان نظام الموظفين قضى بأن تصفى الرواتب وتوابعها مشاهرة عند استحقاقها، ولا يجوز لاحد ان يتقاضى راتب وظيفه ما لم يكن معيناً بصورة قانونية فيها وقائماً فعلياً بمهامها ويستحق الراتب اعتباراً من اول الشهر. كما نص نظام الموظفين على اعطاء الموظف تعويضاً عائلياً عن زوجته واولاده، وعلى ان يتقاضى المتقاعدون التعويض العائلي المخصص للموظفين العاملين. ونص النظام على حق الموظفين العاملين بالتعويض عن الاعمال الاضائية وتعويض الانتقال واجور النقل وتعويضات مختلفة ومكافآت نقدية والمساعدات المرضية ومساعدة العائلة في حال وفاة الموظف او احد افراد عائلته والتعويض عن الخسائر

المادية التي تصيب الموظف في اثناء قيامه بمهمة رسمية. هذه القواعد الدستورية والقانونية تطرق اليها مدير المحاسبة السابق في وزارة المال الدكتور امين صالح في حوار مع "الامن العام"، اذ اكد ان رواتب موظفي القطاع العام هي حقوق دستورية وقانونية فضلاً عن انها حقوق انسانية لا يجوز مسها بأي من الطرق، سواء كان ذلك خفصاً للراتب او الاجر او الغاء له او تأجيلاً.

■ الا ترون ان التعاطي في الموازنة مع الرواتب والاجور هو مثابة اقتصاص من القطاع العام من خلال الامتناع عن زيادة هذه الرواتب؟  
□ سعت الحكومات اللبنانية دائماً الى تحميل عبء الاصلاح الاداري والاقتصادي والمالي والنقدي للفئات الشعبية ذات الدخل المحدود، من بينهم الموظفون والمستخدمون في القطاع العام. ان كتلة الرواتب والاجور وملحقاتها والمنافع الاجتماعية ومعاشات التقاعد تنامت بشكل بطيء بنسبة لا تتجاوز في بعض الاحيان 1%. فمنذ العام 1993 ولغاية نهاية العام 2019، بلغت رواتب القطاع العام وملحقاتها كافة (الرواتب ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة والمنافع الاجتماعية) 112096 مليار ل.ل. ما يعادل 74 مليار دولار، في حين بلغت النفقات العمومية عن الفترة ذاتها 362097 مليار ل.ل. ما يعادل 238 مليار دولار وما نسبته 31% في الوقت الذي بلغت فيه الفوائد المدفوعة على الدين العام عن الفترة ذاتها



الدكتور امين صالح.

اجتماعية بديل. اذ ان المنظومة الحاكمة ترى في معاشات التقاعد عبئاً على المالية العامة بينما لا ترى ذلك في فوائد الدين العام. لذا يقتضي تصحيح معاشات التقاعد بالتناسب مع تصحيح الرواتب والاجور، لاسيما ان المتقاعد سبق له ان دفع الضريبة الحقيقية على راتبه قبل التقاعد بخلاف الرأسماليين الذين يتقنون فن التهرب الضريبي، بالاضافة الى ان المتقاعد دفع على رواتبه 6% كحسومات تقاعدية. كان يقتضي بالحكومة، وفقاً لاحكام القانون، ان تستثمرها في صندوق خاص يصرف منه على معاشات التقاعد. فلو فعلت ذلك، لكان المعاش التقاعدي اعلى مما هو حالياً، لكن المنظومة الحاكمة بدلا من ذلك صرفت الحسومات التقاعدية على نفقاتها الاستهلاكية لاسيما فوائد الدين العام.

■ كيف تفسرون غياب الاصلاحات مع اغراق القطاع العام بمزيد من الاعباء؟  
□ المنظومة السياسية الحاكمة عاجزة عن وضع خطة للاصلاح الشامل الاقتصادي والمالي والنقدي والاداري وبرنامج فوري للانقاذ من الانهيار الذي اصبح شاملاً، لأن هذه الخطة وذلك البرنامج يقتضيان ان يرتكزا على توزيع عادل للخسائر المالية اللاحقة بالدولة والمصرف المركزي وعلى كل من استفاد من مغنم السلطة ومكاسبها من دون مسوغ شرعي، لاسيما فوائد الدين العام والاملاك البحرية العامة وادارة المرافق العامة. هذه المكاسب حصل عليها الاشخاص التابعون لها او معظم قوى السلطة او المؤسسات، وبالتالي لا مصلحة لهذه المنظومة في اجراء اي اصلاح بل انها تسعى الى ديمومة وجودها وحكمها بتحميل المواطنين كافة، خصوصاً موظفي القطاع العام والفقراء واصحاب الدخل المحدود تبعاً هذه الخسائر عنم خلال خفض سعر العملة الوطنية وزيادة الاسعار ورفع الدعم وزيادة الضرائب والرسوم على الاستهلاك وليس على الارباح التي يجنيها الرأسماليون لاسيما المصارف التجارية. ◀



**الوظيفة العامة  
تعرض لتحديات تؤثر  
على ولاء الموظف  
ومكافحة الفساد**



والكساء والدواء والاستشفاء والتعليم له ولعائلته، مما اضطره الى الاضراب والانقطاع عن العمل وترك الوظيفة والهجرة الى الخارج. رفعت الحكومة في مشروع موازنة العام 2022 ايراداتها من 13572 مليار ل.ل. الى 39154 مليار ل.ل. يضاف اليها زيادة في الدين العام 15513 ل.ل. (عجز الموازنة زائد السلفة لمؤسسة كهرباء لبنان). هذه الزيادة تعتبر اقتصادياً ضرائب مؤجلة فتصبح اجمالي الايرادات المقترحة العادية والاستثنائية 54667 مليار ل.ل. وتبلغ الزيادة 41095 مليار ل.ل. ونسبتها 303%. على الرغم من هذه الزيادة الهائلة في الضرائب والرسوم، فان الحكومة تكرمت على موظفي القطاع العام بمساعدة وليس زيادة في الراتب، بصفة مؤقتة لمدة سنة من دون ان تكون لها صفة الدوام. هذه المساعدة ليس من شأنها تصحيح الرواتب بما يتناسب مع حجم تراجع القوة الشرائية، اذ انها في احسن الاحوال تخفض نسبة التراجع بحوالي 7.19% فقط لتصبح نحو 88.25%. ما اقدمت عليه الحكومة ليس اقتصاصاً فقط بل هو اضعاف ممنهج للقطاع العام ودفع اصحاب الكفاية والجدارة والنزاهة

■ كيف تنظرون الى ضرب الفئات الاكثر هشاشة اي المتقاعدين؟

□ بصراحة، المنظومة السياسية واستجابة لاملاءات صندوق النقد الدولي تريد الغاء نظام التقاعد من دون تأمين نظام حماية

## صار فيك تدفع بالبطاقة المصرفية بكل مراكز الأمن العام

الآن أصبح بإمكانك تسديد مدفوعاتك في مراكز الأمن العام كافة بواسطة بطاقتك المصرفية الصادرة عن أي مصرف في لبنان والعالم، أكانت فيزا أو ماستركارد. وتهدف هذه الخدمة الجديدة والمميزة الناتجة عن تعاون ما بين بنك لبنان والمهجر والمديرية العامة للأمن العام إلى تحصين الأمن وتطوير الإدارة.



بنك لبنان  
والمهجر  
راحة البال

في العالم، والذين تولوا السلطة في لبنان يدعون جهازا نهارا الى ترشيح القطاع العام اي خفض حجمه. وتكاد لا تخلو موازنة في لبنان من نصوص تتعلق باصلاح القطاع العام وترشيحه. لكن، في كل مرة بعد اقرار الموازنات لا تنفذ السلطة ايا من هذه الاصلاحات بل تعتمد الى زيادة التوظيف من خارج القانون والاجهزة المختصة. فيحشر السياسيون ازمهم في الادارة كما حدث قبيل الانتخابات النيابية وبعدها في العام 2018. في هذا السياق، تأتي النصوص القانونية في القانون رقم 64 تاريخ 2017/10/20 المتعلق باستحداث وتعديل ضرائب ورسوم بقصد تمويل سلسلة الرواتب والاجور والموازنات العامة للسنوات اللاحقة وحتى الان، لتحفيز الموظفين على الاستقالة او التقاعد المبكر، الذي اذا حصل حاليا، سيفقد الادارة موظفيها الاكفاء.

■ هل الهدف من ذلك تصغير حجم القطاع العام استجابة لشروط صندوق النقد الدولي؟

□ يتناسى من يعمل على ذلك ان المشكلة ليست في القطاع العام، بل في النظام السياسي والمنظومة السياسية، وفي السياسات المالية والنقدية التي ادت الى الافلاس المالي والتدهور النقدي وتدهور سعر صرف العملة الوطنية. ان استرداد فوائد الدين العام التي دفعت خلافا للدستور والقانون وزيادة عن المعدلات في الاسواق النقدية في العالم، يكفي وحده لاجراج لبنان من الانهيار. ان اهم مقومات الاصلاح الاداري، اعطاء الموظف حقه في الراتب الذي يسمح له بالعيش الكريم تمكينا للقطاع العام من استقطاب الخبرات والمهارات والكفايات، الامر الذي يشكل حافزا لهؤلاء للانخراط في الخدمة العامة. تحديد رواتب القطاع العام يقتضي ان يكون على اساس العدالة والمساواة لأن الوظيفة العامة تتعرض لتحديات لا بد من معالجتها بصدق واخلاص.

الانتاج الوطني كما هو حاصل حاليا في لبنان حيث انخفض حجم الناتج الوطني الى اكثر من النصف تقريبا، على الحكومة ان تحفز الطلب على الانتاج اي تحفيز الاستهلاك، وهذا يتطلب زيادة القدرة على الطلب، اي زيادة المدخيل لجميع فئات المجتمع، خصوصا موظفي القطاع العام الذين يمثلون مع عائلاتهم حوالي ثلث الشعب اللبناني. بالتالي، فان زيادة الرواتب تؤدي الى زيادة الانتاج، لكن ذلك يتطلب وضع خطة مبرمجة للنهوض الاقتصادي الشامل، وتغيير جوهر في انماط الانتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار.

■ ماذا يعني فتح باب الاستقالات من القطاع العام؟

□ منذ العام 1993 والنيوليبرالية الجديدة



**يريدون الغاء نظام  
التقاعد من دون تأمين  
حماية اجتماعية بديلة**



■ كيف تقرؤون خفض التقديمات التقاعدية لورثة المتقاعد وتصعب شروط الاستفادة وانعكاسها على الواقع الاجتماعي؟

□ يريدون الغاء نظام التقاعد من دون تأمين حماية اجتماعية بديلة، والتخلص نهائيا من معاشات التقاعد وهي للحقيقة متدنية اصلا واصبحت لا تشكل اي ضمانة للمتقاعد وللموظف الحالي الذي سيتقاعد. ان قوى السلطة ما زالت مستمرة في نهج اضعاف القطاع العام تمهيدا لبيعه او خصصته. ان للمتقاعد ومن ثم لورثته حقا مقدسا في العيش الكريم، ولا يوجد اي مبرر لعدم استفادة الورثة من المعاش التقاعدي لمورثهم حتى ولو كانوا يمارسون نشاطا اقتصاديا. فالمعاش التقاعدي حق للموظف ولاسرتة وورثته، وسبق للسلطة ان استوفته مسبقا في حياة الموظف، اذ هو دين على الدولة وعليها موجب الوفاء به.

■ الا ترون ان تصحيح الرواتب والاجور ينشط الاسواق الاستهلاكية الجامدة ويوقف الكساد ويحفز الانتاج المحلي؟  
□ طبعا. هذا ما ندعو اليه، اذ انه في حالة الانكماش الاقتصادي اي في حالة تراجع



المعاش التقاعدي حق للموظف ولاسرتة وورثته.